الفصل الخامس

القضية الاقتصادية والحلول المطروحة: المعالجة المسئولة.. والوعود الانتخابية

كنت ومعى فى تقديرى غالبية الشعب ننتظر فى لهفة البرامج الانتخابية للأحزاب.. وكانت لهفتنا وانتظارنا قائمين على أن هذه البرامج سوف تنير لنا الطريق إلى المستقبل.. حلوه ومره.. آماله وآلامه. وعلى ـ أنها سوف تحدد الصعوبات التى تعترض هذا الطريق من خلال حقائق ثابتة ودامغة.. ولأنها سوف تطرح الحلول العلمية لاجتياز أو نسف هذه العقبات من خلال واقع حى يبتعد عن الخيال أو الأوهام.

فلم يعد الشعب ـ بعد صبره الطويل ـ على استعداد لأن يصدق برامج انتخابية غامضة أو معممة أو مستحيلة التنفيذ.. مهما كانت اغراءاتها ومهما كان بريقها اللامع الجذاب.

ولم يعد الشعب يعنيه كثيرا إذا كانت سياسة الرئيس حسنى مبارك هى حقا كما يقولون التوفيق بين سياسة الراحل جمال عبد الناصر وبين سياسة الراحل أنور السادات. فالشعب يعلم تماما وبالتجربة والشواهد أن للرئيس مبارك سياساته وتوجيهاته الأساسية وله أفكاره وأحلامه الجديدة التى تتمشى مع ظروف بلده وشعب مصر الآن.. وتتمشى مع

ما يحيط بنا من أحداث ومتغيرات ويكفي الشعب اطمئنانه للأولويات التي اختارها مبارك وحددها في «الاستقرار والتنمية والديمقراطية»..

ولم يعد الشعب ـ بعد صبره الطويل ـ يصدق الكثير من شعارات الماضي ولا كثيرا من الأمجاد التي يزعم كل فريق أنها من انجازاته أو من حقه أو من إرثه.. وإنما يريد الشعب أن يتركز اهتمام الأحزاب خلال الانتخابات على المشكلة الاقتصادية التي تمس حياة المواطنين وتحتل قمة اهتماماتهم.. ويريد الشعب سياسات اجتماعية تحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحفظ للجميع حقهم في العيش الكريم وفي الربح المشروع.. ويريد أيضا سياسات جريئة ومستقرة للأسعار والدخول تسهم في كبح جماع التضخم وارتفاع الأسعار، وتضمن للقطاعات العريضة من الشعب الموازنة بين الدخول والأسعار.

لقد طالبنا كل الأحزاب بأن تحدد لنا مواقف واضحة غير مشوبة بالغموض تجاه كل القضايا الأساسية التي تهم القاعدة العريضة.. وبالرغم من ذلك فقد لاحظنا أن الأحزاب قد اختارت الطريق الأسهل واختارت ـ إعلان مواقف عامة من هذه القضايا بأمل اجتذاب جماهير الناخبين إلى برنامج الحزب بصفة عامة، دون وقوف عميق أمام بعض القضايا ودون وقوف مباشر أمام الموضوعات التي تثير الخلافات. ونلاحظ أيضا بكل أسف أن البرامج الانتخابية التي أعلنت حتى الآن قد تجنبت تحديد مواقفها في بعض القضايا الخلافية التي يترتب على إعلان المواقف بصراحة تامة فيها، انصراف بعض الناخبين عنها.

وإذا استعرضنا بعض الأمثلة لما ورد في بيانات حزب التجمع وحزب الوفد وحزب العمل في ثلاث قضايا هامة كالأسعار والأجور وقضية القطاع العام والقطاع الخاص وقضية دعم السلع لتبين لنا أن كل أو

معظم مخاوفنا قد تحققت بكل أسف !. فإذا بدأنا مناقشتنا لكل قضية على حدة لتأكد لنا جميعا ما كنا نخشاه من خطورة التحدث إلى الشعب بمثل هذه الأحاديث الانتخابية التى سرعان ماتذوب وسرعان ما نحاول فيما بعد إيجاد المبررات لاستحالة تنفيذها.

● ● ففى قضية الأسعار والأجور نجد أن برنامج حزب الوفد قد مس هذه القضية على استحياء شديد، وطالب البرنامج بربط الأجور والمرتبات بالأسعار لمواجهة نفقات المعيشة وللتخفيف عن ذوى الدخل المحدود كفئة الموظفين أو غيرهم، ويهدف القضاء على أهم سبب من أسباب الانحراف. ثم قفز البيان فى هذه القضية إلى نتيجتين هامتين هما :

● إن ارتفاع الأسعار يستفيد منه التجار وأصحاب رؤوس الأموال ومن ثم فإن ارتفاع الأسعار يزيد الفقراء فقرا والأغنياء غنى.

● وأن أهم عامل فى زيادة الأسعار هو عجز الموازنة وهو أمر ممكن التغلب عليه.. كيف؟ لم يزد البيان على ذلك حرفا !

● ● أما برنامج حزب التجمع فيؤكد أولا على أن الميزانية العامة للدولة تعانى من عجز مزمن تزايد عاما بعد عام حتى وصل إلى ٥ آلاف مليون جنيه فى الميزانية الأخيرة.. وفى كل عام تواجه الحكومة هذا العجز بطبع المزيد من البنكنوت.. أما الحلول التى أوردها البيان لمعالجة هذا العجز فتتلخص فى إعادة النظر فى كافة الاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة طبقا لسياسة الانفتاح ومقاومة التهرب من الضريبة العامة على الدخل والتركيز على أصحاب الملايين وتصفية مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة وإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وحظر استيراد السلع الترفيهية لمدة خمس سنوات، وضبط استيراد

السلع الكمالية وامتناع الحكومة عن الاقتراض من البنك المركزى، إلى جانب متابعة الحكومة لحركة الأسعار والسيطرة عليها.
هذه واحدة..

أما الأخرى فهى أن البرنامج يطالب بمضاعفة الحد الأدنى للأجور وبالتالى برفع جميع أجور ومرتبات العاملين الحاليين بنفس النسب وكذلك أصحاب المعاشات وصرف بدلات طبيعة عمل وإعادة تسوية جميع العاملين بالحكومة على أساس إعادة تقييم جميع المؤهلات الدراسية.. وهذا حديث طيب فى مجمله لكن لأى مدى يصمد للمناقشة العلمية والموضوعية؟ هذا ما سنحاول التوصل إليه من خلال المناقشة والحوار..

● ● وقد طالب برنامج حزب العمل فى هذه القضية بنفس مطالب الأحزاب الأخرى فى نواحى ضغط الانفاق الحكومى بالالغاءات نفسها التى ذهب إليها برنامج حزب التجمع وأضاف فرض وقف طبع الأوراق النقدية الجديدة لسد ماقد يوجد فى موازنة الدولة من عجز، واكتفى البرنامج بالمطالبة بفرض ضريبة على مظاهر الانفاق الترفى وزيادة الضرائب المباشرة لسد العجز فى الموازنة.

الأجور والأسعار وعلاج عجز الموازنة

● ● وبداية فإنى أريد تسجيل رأى لى كنت ولا أزال أنادى به.. يتمثل فى ضرورة اتخاذ سياسة حاسمة تربط بين الأجور والأسعار والانتاج.. ويتمثل أيضا فى أن التعديلات التى يتم إدخالها على المرتبات والأجور من وقت لآخر لا تتمشى بأى حال من الأحوال مع نسب التضخم وبالتالى مع ارتفاع الأسعار.

لكن مواجهة الشعب بالحقائق الموضوعية ضرورة علمية وسياسية لا يجب التنازل عنها لأغراض مؤقتة.. سواء بسبب أزمة طارئة أو بسبب انتخابات قادمة.

فالشعوب لا تنسى عادة الأكاذيب أو الوعود الخلابة التى تتبخر فى الهواء بعد أيام والتى لا تصمد طويلا للتجربة.. والممارسة.. فضلا عن المناقشة الموضوعية.

فالقول بأن هناك عجزا فى الموازنة قدره ٥ آلاف مليون جنيه.. صحيح.. وغير صحيح فى نفس الوقت..

صحيح إذا أردنا تحديد العجز الكلى فى الموازنة، وغير صحيح إذا أردنا تحديد العجز الصافى.. أى العجز بعد المواجهات التى تقوم بها الحكومة سواء بالاقتراض من الجهاز المصرفى أو الاقتراض من الداخل بطرح سندات يتم الاكتتاب فيها لعدة سنوات. إذ إن بعد هذه المواجهات التى تقوم بها الحكومة يصبح العجز الصافى حوالى ١٣٠٠ مليون جنيه.

وإذا تركنا هذه النقاط الفنية.. واعترفنا تجاوزا بأن العجز هو ٥ آلاف مليون جنيه.. فالسؤال لا يزال قائما ولا تزال إجابته غائبة عن أذهان الاقتصاديين فى حزب الوفد وفى حزب التجمع. أن أى حكومة لكى تقضى على هذا العجز نهائيا كما يتصور ويطالب اقتصاديو الحزبين مطالبة باللجوء إلى مجلس الشعب لكى تطلب منه مواجهة هذا العجز مواجهة نهائية.. لا بأس فى ذلك.. لكن كيف؟.. وهذا العجز لا يمكن مواجهته إلا بضرائب جديدة أو بزيادة الجمارك أو بتخفيض الانفاق فى عدة اتجاهات.

وإذا نظرنا إلى أبواب الانفاق فى الموازنة العامة لمصر.. لوجدناها كما يلى:

١ ــ المرتبات والأجور وهى تمثل حوالى ٤ آلاف مليون جنيه.
٢ ــ دعم السلع وهو الدعم المباشر ويصل إلى حوالى ألفى مليون جنيه.
٣ ــ اعتمادات القوات المسلحة.

فأى هذه الأبواب على وجه التحديد يمكن تخفيض الانفاق حاليا فيها؟

إن جميع هذه الاعتمادات لا يمكن مساسها إلا بعد دراسات اجتماعية وسياسية عميقة.

فلا يمكن مثلا تخفيض الأجور فى الوقت الذى ننادى فيه جميعا بحق بزيادتها وأما دعم السلع فهو قضية أخرى سوف نعالجها تفصيلا فى فصل قادم.. وأما اعتمادات القوات المسلحة فمن العدل أن نقول أن برامج الأحزاب جميعها لم تقربها أو تناقشها من بعيد أو قريب اعترافا منها وتقديرا لأهمية ابقاء القوات المسلحة قوية ورادعة لأى اعتداء يقع على بلادنا وأهمية استمرارها.. حامية لترابها وأمنها واقتصادها القومى.

وتأتى بعد ذلك اعتمادات المصروفات الجارية ثم مايتبقى للاستثمار الذى يتم تمويله من أوعية الادخار المختلفة ثم يتم استكماله من القروض والمساعدات.. وذلك أيضا موضوع آخر..

ما أريد قوله دائما هو أننا جميعا مطالبون ببحث الطريقة العملية والفعالة لتغطية هذا العجز.. لأن الذى سوف يسد هذا العجز فى النهاية هو الشعب.. فهذا العجز المزمن لا يعيب الحكومة خاصة إذا كانت موارد البلاد قليلة.. وإنما يعيب أى حكومة هو بعدها عن الأولويات

الصحيحة.. أو بمعنى آخر أنها لا تختار الأولويات الصحيحة لمواجهة المشاكل الأساسية..

فالحكومة مثلا مطالبة بإعطاء الأولوية القصوى للمرافق الأساسية ـ كما هو وارد فى الخطة الخمسية الحالية ـ كالمجارى والمياه، والكهرباء والطاقة والتعليم والصحة.. وغيرها.. ثم تهتم بعد ذلك بالقطاع السلعى كالصناعة والزراعة لزيادة الانتاج المحلى لتغطية الاستهلاك ثم التصدير.. أى باختصار شديد لزيادة الخدمات الانتاجية والاجتماعية ولخلق فرص عمالة سنوية تصل إلى ٤٠٠ ألف فرصة عمل. وهذا هو ما ينبغى محاسبة أى حكومة عليه فضلا عن محاسبتها على سلامة التنفيذ وانضباط تنفيذ مراحل التنمية.

فالقضية إذن ليست قضية عجز فى الموازنة العامة.. وليست قضية مواجهة جزء من هذا العجز بالاقتراض من الجهاز المصرفى فغالبية الاقتصاديين فى مصر وفى غيرها من العالم الثالث يعترفون بصحة هذا الاجراء إذا أرادت الدول الفقيرة تنمية بلادها اقتصاديا واجتماعيا وهو ما يسمونه التمويل بالعجز.. أى الاقتراض للبناء أو إقامة المشروعات الانتاجية، لكنها قضية وسائل وطرق مواجهة العجز.

إن عجز الموازنة الكلى البالغ ٥ آلاف مليون جنيه.. ليس «خطيئة» هذه الحكومة وحدها.. ولكنه باعتراف الجميع عجز مزمن بدأ منذ الستينات.. كما أن اعتماد الحكومات على الجهاز المصرفى لتغطية جزء من هذا العجز بدأ منذ الستينات أيضا. وأذكر أن الراحل جمال عبد الناصر قد احتار على مدى عدة جلسات طويلة وسط مناقشات خبراء الاقتصاد والمال فى ذلك الوقت حول قضية تغطية العجز.. وحار فيها وزادت حيرته لأن كل مجموعة كان لها رأى وجيه وقوى.. ثم انحاز أخيرا

إلى الرأى الذى ينادى بأن للدول الفقيرة الحق فى استخدام كل الوسائل التى تدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.. أى بصراحة إلى الرأى الذى يعطى للدولة حق الاقتراض من الجهاز المصرفى لتمويل المشروعات وتنفيذ خطط التنمية.

كذلك فإن قضية العجز ليست قضية الحكومة وحدها.. فأى حكومة مطالبة بعرض القضية على مجلس الشعب بكل صراحة وجدية.. وهى مطالبة أيضا بشرح حجم العجز فى الموازنة وبشرح الاجراءات التى تراها ضرورية لتغطية جزء من هذا العجز.. ونقول «جزءا» من العجز وليس العجز كله.. لأن أى حكومة لا تستطيع مهما كانت عصاها السحرية ومهما تدفقت الموارد أن تواجه هذا العجز مواجهة نهائية على مدى سنوات قليلة.. لأن أى حكومة فى النهاية تصدر قراراتها فى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى بلادها.. ووفقا للأحوال السياسية السائدة فى بلادها والمنطقة المحيطة بها. أن القرارات «الجذابة» التى ترضى بعض الفئات هى قرارات وقتية المفعول.. وسرعان ما نكتشف زوال مفعولها مع ازدياد مخاطر الآثار الجانبية لهذه القرارات.. وصحيح أن حكومات كثيرة متعاقبة عالجت قضية العجز بحساسية مفرطة.. ولكنه صحيح كذلك أن كل هذه الحكومات وضعت نصب أعينها الظروف الاجتماعية للقاعدة العريضة من الشعب.

هل نواجه بمزيد من الضرائب؟.. هل نواجهه بإلغاء دعم السلع إلغاء تاما أم بإلغائه إلغاء جزئيا وتوجيه الفائض لزيادة المرتبات وزيادة الانتاج؟

والقضية أخيرا هى موقف كل حزب من القضية الاجتماعية

والاقتصادية.. فمن غير المعقول أن يرفع جهابذة الاقتصاديين والماليين فى أحزاب الوفد والتجمع والعمل شعار القضاء على هذا العجز فى نفس الوقت الذى يحجمون فيه جميعا عن اقتراح بإلغاء سلعة من السلع المدعومة. وفى نفس الوقت الذى لا يستطيعون فيه إضافة أى جديد عما قلناه فى الماضى بشجاعة لا ندعيها ومنه على سبيل المثال رفع سعر الخبز إلى ما يقرب من تكاليفه الحقيقية وصرف مقابل هذه الزيادة لجميع الطبقات المحدودة الدخل.. بعد أن حددنا الطريقة والوسيلة والأهداف.. وكان من نصيبنا الهجوم والتهجم والتهكم وصك العبارات الساخرة عن «حرب الرغيف» فى جريدة حزب التجمع!

مرة أخرى لا نقول أننا راضون تمام الرضا عن مستوى ومعدلات الأجور والمرتبات ونقول أنه لا بد من مراجعة دقيقة لها من وقت لآخر.. لكن هناك حقيقة أخرى لا يجب تجاهلها هى أنه من بداية الخطة بدأت الحكومة فى منح علاوة إضافية قدرها خمسة جنيهات كل سنة وبمعنى آخر فإن الحد الأدنى للأجور البالغ حوالى ٣٠ جنيها سوف يتضاعف تقريبا فى سنوات الخطة.. وهذه العلاوة لا تمثل حتما حقيقة الارتفاع فى الأسعار لكنها ترمز على الأقل إلى محاولة مستمرة من جانب الدولة لكسر شوكة ارتفاع الأسعار، كما ترمز قبل كل شىء إلى إدراك الدولة لمسئولياتها الاجتماعية عن المواطنين. وهذه العلاوة الاضافية تمنح للجميع مع الأخذ فى الاعتبار أن أثرها أكبر على المرتبات الصغيرة. أو بمعنى آخر فإن أقل مرتب فى الدولة والذى يصل إلى ٢٩ جنيها تتم زيادته سنويا بحوالى ١/٦ مرتبه.. فضلا عن العلاوات الدورية والمنح السنوية وأرباح وحوافز العاملين فى القطاع العام وغيرها من الخدمات التأمينية والخدمات

الاجتماعية. وهذه كلها صور تعكس إيمان الدولة بالعدالة الاجتماعية وسعيها جهد الطاقة إلى تحقيقها وشق السبل إليها.

وعلى الناحية الأخرى فإن برنامج حزب التجمع لم يحدد تكاليف مضاعفة المرتبات وتكاليف تحسين كل شيء على الخريطة المصرية برا وبحرا وجوا.. ولم يوضح البرنامج بالتالى أى مورد إضافى لديه سوف يكفى إن شاء الله لمواجهة كل هذه الأحلام!.

فإلغاء مجلس الشورى أو إلغاء المجالس القومية المتخصصة أو ادماج السفارات أو إلغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية التى لا تزيد عن ٥٪ لمشروعات الانفتاح والتى تمنح للمشروعات التى تدخل التكنولوجيا لأول مرة فى مصر ولا تمنح كل مشروعات القانون ٤٣. فجميع هذه الاجراءات التى عددها البرنامج لا تمثل واحدا فى الألف من تكاليف «التحسينات» التى يطالب بها برنامج حزب التجمع دفعة واحدة، كما أنها لا تمثل عبئا ملحوظا من جملة المصروفات البالغة ١٧ ألف مليون جنيه!!.

وبهذه المناسبة فإن أحدا لايختلف حول ضرورة مقاومة التهرب من الضرائب، لاعادة استخدام حصيلتها فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحصولا على حق الدولة والمجتمع. لكن الغريب حقا هو أن نقدا حادا قد وجه للحكومة ولأجهزة الضرائب فى الفترة الماضية لأنها تمارس حقها بشدة أحيانا وبرفق أحيانا أخرى لتحصيل حق المجتمع.. أفلا يعنى ذلك فى النهاية أن الحكومة تحاول محاولة جادة مقاومة التهرب.. إلى حد أنها تهاجم للتشدد فى تحصيل الضرائب.. ثم أين الحقيقة هنا.. إذا كانت الحكومة تواجه النقد والهجوم من جانب لتشددها فى مكافحة التهرب الضريبى.. والنقد والهجوم من جانب حزب التجمع لتراخيها فى مكافحة التهرب الضريبى!!.

وأخيرا، وليس آخرا، فإننى لو خيرت ومعى فى تقدير أغلبية من أصحاب الدخول الثابتة بين زيادة مفاجئة فى مرتب لا تصحبها سلع كافية فى الأسواق سواء كانت محلية أو مستوردة تغطى النقص فى الانتاج المحلى.. لاخترت الزيادة التدريجية فى المرتبات مع توافر السلع بالأسواق.. إذ أننى فيما أظن لن آكل أوراقا نقدية ولا بنكنوتا.. ولن أسد احتياجاتى الأساسية بقطع العملة وأوراق النقد التى لن تجد ما تشتريه إذا أغلقت أبواب استيراد السلع لسد نقص الانتاج.. بحجة أنه «رجس من عمل الانفتاح» وتجربة الستينات مازالت حية فى الأذهان..

إذ إنه لا نتيجة لهذا الانغلاق كما نعرف جميعا من تجاربنا السابقة معه إلا أن نزيد من معاناة الجماهير فى الحصول على احتياجاتها الأساسية، فى نفس الوقت الذى سوف تتوافر فيه هذه الاحتياجات وإلى جوارها الكماليات والترفيهات فى بيوت «الكوادر الثورية» التى ستشرف على تنفيذ هذه الاجراءات الصارمة لضمان تقشف الشعب وبعده عن الترف والكماليات ونعرف جميعا أنهم لن يعجزوا عن تبرير هذا التناقض ولا تنظيره «وتسييسه» فقديما قالت بعض الكوادر فى ظروف مماثلة: «إن من حق القيادة الثورية أن تستمتع مكافأة لها على تحرير الشعب!».

والشعب ــ بعد صبره الطويل ــ لن يصدق إلا مقولة الحق.. والحق هو الدائم..

الأحزاب.. وقضية الدعم.. وقضية القطاع العام

والبرهان المصدق على ما إذا كانت الأحزاب السياسية تغلب بالفعل المصلحة القومية العامة، على مصالحها الحزبية الضيقة.. أو العكس فانبه فى البداية وبصورة مباشرة إلى ثلاثة خطوط رئيسية هى:

١ ــ إننا لانوافق على مبدأ «إنه ليس فى الامكان أبدع مما كان»، ولا على أن ما تقدمه الحكومة الحالية هو أفضل وأحسن وأقوى الحلول لمشكلاتنا اليومية وقد قمنا بالفعل بنقد بعض هذه السياسات أو لأسلوب تنفيذها نقدا صريحا وواضحا.. لكن فى الوقت نفسه كانت أعيننا شاخصة على الممكن والمستحيل.. وعلى الموارد وعلى المصروفات.. على حجم العمل المطلوب وعلى قيمة العمل المنفذ .. وأولا وأخيرا على الظروف الاجتماعية والسياسية التى مرت بها البلاد خلال السنوات الطويلة الماضية.. والتى لا يجب اغفالها أو اسقاطها من حساباتنا عند أى تقييم موضوعى عاقل وعادل.

٢ ــ إننا لا نرفض مطلقا كل الحلول التى احتوتها برامج أحزاب المعارضة.. كما أننا لا نعتبرها منكرا يجب اجتنابه.. لكننا نفرق هنا بين الحلول الواقعية المستندة إلى أرض.. وبين الحلول الأخرى التى تقوم على خيال أو وهم يستحيل تنفيذه وإنما يتم تفجيرها الآن لأغراض المعركة الانتخابية لجمع ولكسب أصوات الناخبين.

٣ ــ أن اصرارى دائما ينصب على أن مصر دولة فقيرة.. شعبها يتضاعف عدد سكانه كل فترة.. ولا ترتفع مواردها بنفس المعدل. لذلك ننبه منذ البداية بل ونحذر من الآن من اية اقتراحات يكون هدفها زيادة الاحقاد بين الفقراء وبين بعض القادرين.. أو تلك الحلول التى تحاول

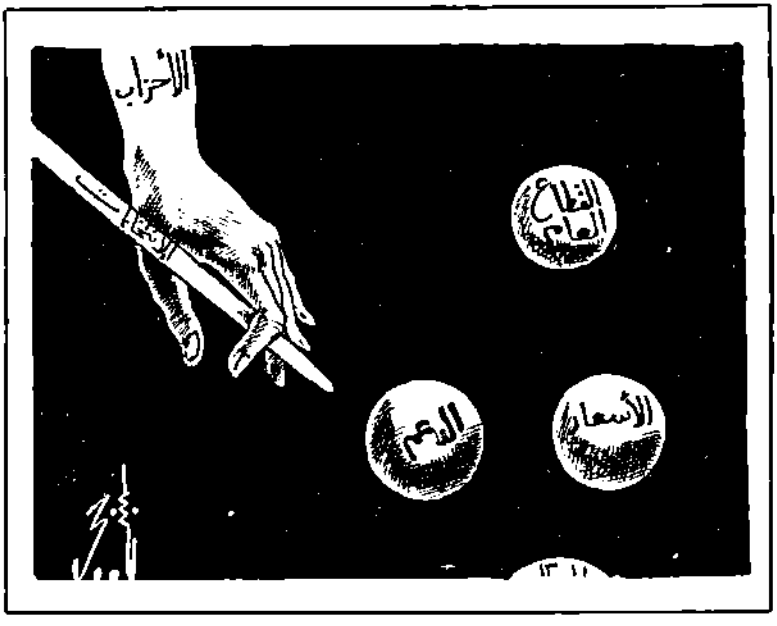
الأحزاب
القطاع العام
الدعم
الأسعار

إثارة الفرقة بين الريف والحضر أو بين القرية والمدينة.. أو تلك التى تضرب على نغمة تفضيل طبقة على غيرها من الطبقات.. فجميع هذه الحلول تحمل فى طياتها خطرا «عظيما» على السلام الاجتماعى المنشود.. وهى خطر كبير على مسيرة الانطلاقة نحو مستقبل أفضل يقوم على عمل متكامل ومنسق لكل من يعيش ويعمل ويساهم فى تقدم مصر. ففى ظل هذا السلام الاجتماعى سيعطى القادر حق المجتمع عليه.. وفى ظله لن يحبس أمواله عن المشروعات التى تعطى انتاجا وربحا وفرصا للعمل.. وفى ظل هذا السلام الاجتماعى تتقدم القرية وتنال حظها من التنمية.. وتتقدم المدينة وفقا لأولويات صحيحة ضاع ترتيبها فى سنوات الشعارات فالكل له عمله وناتج عمله.. أما ذلك الذى يظلم نفسه.. تقصيرا فى العمل أو سطوا على جهد وعرق الآخرين.. أو نهبا لأموال الدولة والشعب.. فإنه لايجب أن ينتظر رحمة أو شفقة من أحد..

خطوط رئيسية فى معالجة القضية الاقتصادية

فاذا انتقلنا إلى القضايا الأساسية الأخرى التى تهم الجماهير.. والتى يهمها معرفة مواقف الأحزاب منها فى هذه المرحلة فقد نختار قضية جديدة كثر حولها الجدل والآراء.. ونعنى بها قضية دعم السلع.. وقد كانت مواقف الأحزاب من هذه القضية تدور حول المفهوم التالى:

■ يرى حزب الوفد ضرورة ترشيد سياسة دعم السلع الاستهلاكية بعد أن تضخمت الاعتمادات المخصصة له فى الموازنة العامة للدولة ومازالت.. لدرجة باتت معها تهدد التنمية الاقتصادية.. ويرى الحزب أن تكون البداية هى أنه لا دعم للسلع الكمالية ولا دعم للموسرين والقادرين سواء اكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين..

■ ويكاد يكون ذلك هو كل الآراء التى تضمنها البرنامج حول هـذه القضية الخطيرة !!

■ أما حزب العمل فكان رأيه بالنص هو: الابقاء على الدعم للسـلع الأساسية مع الغائه بالنسبة للسلع التـى لا يسـتعملها الا أصـحاب الدخول الكبيرة كسيارات الـركوب والثـلاجات الـكبيرة. وتقـريره فى المراحل النهائية للانتاج حتى لا يتسرب لغير مستحقيه خلال المـراحل السابقة.

■ ويرى حزب التجمع قصر الدعم على كل ما هو ضرورى وأسـاسى لعامة الشعب من السلع والخدمات وحجبه عن كل ما هو غيـر ضرورى. مع الربط على البطاقة التموينية بكميات محددة ضمانا لحصول الفئـات المستحقة على احتياجاتها من السلع المدعمة.

وبنظرة سريعة على كل آراء الأحزاب بالنسبة لهذه القضـية الهـامة نجد أن الجميع قد طالب بكل موضوعية. بمبدأ ترشيد الدعم ليصل إلى مستحقيه سواء بالغائه بالنسبة لسلع معينة أو بالغائه تماما للمـوسرين والقادرين.

وبنظرة سريعة أيضا نجد أن كل الذى قيل فى هذه القضية الخـطيرة بالرغم من أن حزب الوفد قد اعترف بأنه لم يستقر بعد على الوسيلة أو الوسائل التى تحقق ترشيد الدعم.. نجد أنها لم تقترح اطـلاقا إلغـاء الدعم على أى سلعة مدعمة.. أو مدى تأثير هذا الالغاء على حجم الدعم المباشر والذى يبلغ الفى مليون جنيه ! أو من هو القادر ومن هـو غيـر القادر؟ وما هى قصة الكوبونات فى توزيع بعض السلع وهى قصة بحثت فى الماضى ورئى أن صعوباتها فى التنفيذ لاحصر لها وخير دليل علـى كل ما نقول تلك التجربة التى قام بها وزير التموين لاعداد بـطاقة خضراء

لغير القادرين وبطاقة حمراء للقادرين.. فووجهت الحكومة بنقد شديد.. فالكل يريد الحصول على السلع المدعمة.. وجمدت التجربة..

ونجد هروبا ملحوظا من تحديد حل واضح لهذه القضية التى فتحنا ملفها أكثر من مرة وقدمنا من خلالها اقتراحات موضوعية ومتقدمة عن الآراء التى توصلت إليها الأحزاب الثلاثة اللهم إلا أن تكون هذه الأحزاب قد اختلف رأيها الحقيقى فى هذه القضية الكبيرة خشية عزوف الناخبين عنها وذلك ما نعتبره دائما من قبيل الانتهازية السياسية لأنه لا يحل المشاكل القومية التى تطالب الجميع بمواجهتها وبان يساهم الجميع فى حلها.

خلاصة القول إذن هى أن الأحزاب ابتعدت تماما عن قضية دعم السلع وابتعادها ينفى عنها بكل أسف تلك الشجاعة المزعومة التى تابعناها على صفحات جرائدهم طوال الفترة الماضية. والتى كانت تنادى بضرورة تخفيض العجز فى الموازنة لأن هذا العجز يساعد على ارتفاع الاسعار، فالسؤال لايزال قائما كما هو كيف يتحقق تخفيض العجز دون حل جوهرى لمشكلة دعم السلع فضلا عن الاجراءات الحاسمة لزيادة الانتاج؟

الأحزاب وقضية القطاع العام:

ونأتى إلى قضية من أهم القضايا المطروحة الآن فى ساحة الانتخابات وهى القطاع العام.. والقطاع العام قضية على جانب كبير من الأهمية لأنها تمثل فى الحقيقة فكر وسياسة ومنهج الأحزاب المختلفة.. وسوف نرى ذلك بكل وضوح فى موقف كل حزب على حدة.. دون احتياج إلى مقدمات طويلة.

■ فحزب الوفد يرى فى برنامجه تحت بند القطاع العام أن ظـروف الدول النامية جميعا تقتضى وجود القطاع العام بين القطاعات المختلفة لا سيما فى الصناعات الاستراتيجية فيها.. وبعد أن عدد الحزب المشاكل المعروفة التى تواجه هذا القطاع طالب الحزب بإعادة النظر فى حجـم القطاع العام لتخليصه من بعض الأعمال التى اقتحمت عليـه. والتـى يمكن للقطاع الخاص أو للقطاع المشترك أن يديرها بكفاءة وانتـاجية.

ويوضح حزب الوفد موقفه من هذه القضية بصورة أعم عندما ينادى برنامج الحزب فى سياق حديثه عن الصناعة.. بأنه لابد من اجراء مسـح شامل للمشروعات الصناعية القائمة والمملوكة للدولة أو للقطاع العـام للاحتفاظ بما يثبت نجاحه منها وتدعيمهوتطويره.

كما ينادى الوفد بمنح وحدات القطاع العام الصناعية حرية العمـل على أسس تجارية وينادى أخيرا بـالاتجاه نحـو الخفض التـدريجى للحماية الجمركية على الصناعات المصرية لأن استمرارها يحجب عنها منافسة الصناعات الأجنبية فلا تعمل على تحسـين إنتـاجها أو خفض تكاليفها.

وقد استأذن فى تأجيل مناقشة معنى وأسلوب ذلك الذى ورد فى برنامج حزب الوفد فى قضية القطاع العام.. لأنه يحتوى على معان عـديدة ثـم تغليفها بأسلوب علمى ورقيق.. وللرد أيضا على كل مـا يتعلـق بهـذه القضية الهامة دفعة واحدة.

ومن الناحية الأخرى يطالب حزب التجمع بوقف محـاولات تصـفية القطاع العام أو تصفية دوره القيادى أو بيعه للقطاع الخـاص. وكذلك محاولات القطاع الأجنبى أو المشترك الاستيلاء على الوحدات الناجحة للقطاع العام !.

ويطالب أيضا حزب التجمع بحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الأجنبية.. كذلك انهاء كل أشكال التمييز ضد القطاع العام بأن تخضع كل وحدات القطاع العام ووحدات القطاع الخاص لنفس القيود.. وفى الوقت نفسه يطالب بتوجيه الاطار القانونى لعلاقات العمل فى القطاعين العام والخاص بما يؤكد الحقوق المكتسبة لعمال القطاع العام وتعميمها على القطاع الخاص، وأخيرا وليس آخرا فإن برنامج حزب التجمع يرى ويطالب بانهاء تجريم الاضراب السلمى.

وبالرغم من أن التعارض التام واضح بين موقف حزب الوفد وموقف حزب التجمع فى قضية القطاع العام.. فإنى استأذن مرة أخرى فى تأجيل الرد حتى النهاية..

فإذا انتقلنا إلى موقف حزب العمل من هذه القضية الهامة نجد ما يلى:

■ إن موقف الحزب يتمشى مع موقف حزب الوفد من ناحية تحديد المجالات التى تتلاءم مع طبيعة القطاع العام بحيث يتخلى عما عداها للقطاع التعاونى أو المختلط أو الخاص

■ إن الحزب يطالب بتصفية الشركات الخاسرة غير القابلة للاصلاح اقتصاديا مع الحفاظ على حقوق العاملين فيها بنقلهم إلى مشروعات أخرى.

■ إن حزب العمل يتفق مع حزب التجمع تقريبا فى طرح قضية تحمل الحكومة فروق الاسعار المدعمة للمنتجات والخدمات المقصود بها تمكين الفئات غير القادرة من الحصول عليها.. والأهم من ذلك أن تبيع شركات القطاع منتجاتها بأسعارها الاقتصادية أو على حد تعبير حزب

التجمع.. بتحقيق ربح معقول للوحدات الاقتصادية المنتجة.

وقبل أن أبدأ مباشرة مناقشة مواقف الأحزاب المختلفة من قضية القطاع العام.. فإنى أتوقف قليلا أمام قضية لها صلة مباشرة بقضية القطاع العام والصناعة الوطنية.. فالبعض يقولون - وأعنى بهم حزب التجمع بالذات - أن مصر أصبحت سوقا مفتوحة بغير قيود أمام السلع الاستهلاكية الأجنبية والسؤال هو: هل نصدق ذلك الذى يقوله حزب التجمع.. أم نصدق الأغلبية التى تشكو من أن لجان ترشيد الاستيراد تقف بشدة أمام كثير من عمليات الاستيراد وخاصة فى السلع الاستهلاكية الاجنبية.. أم نصدق الشاكين من ارتفاع الجمارك المفروضة على كثير من السلع حماية للصناعة الوطنية؟!

■ فلنرتفع إذن عن المحاولات الخبيثة فى القاء كل الأخطاء على اكتاف سياسة الانفتاح بمجرد أنها انفتاح على تكنولوجيا الغرب.. وننسى أو نتناسى أن المشكلة الاقتصادية بدأت منذ زمن ومع بداية التطبيق الخاطىء للاشتراكية.

وما نقوله هنا هو أن لكل سياسة أعراضها الجانبية وسياسة الانفتاح هى التى خلقت فى النهاية من اليابان وكوريا الجنوبية عملاقين اقتصاديين.. فضلا عن أن الصين - وهى العملاق الشيوعى الآخر فى عالمنا الآن - قد أخذت بمبدأ الانفتاح مع محاولة علاج آثاره الجانبية. لابديل أمامنا إلا الاستفادة من كل السياسات التى تعالج النقص فى مواردنا.. لزيادة نصيب الفرد فى أجره ونصيبه من السلع التى يحصل عليها وفى تأمين وظيفة لابنائه وفى الحصول على الخدمات بأيسر التكاليف..

وهذه هى اشتراكيتنا.

ويأتى على الفور بعد ذلك الرد على مواقف الأحزاب المختلفة فى قضية القطاع العام.

١ ـ أن أى نظرة سريعة على الخطة الخمسية توضح ـ لاتدع مجالا لأى شك أنها بنيت أساسا على تنمية القطاع السلعى أو بمعنى آخر تنمية الصناعة والزراعة ونفس النظرة توضح أن ٥٠٪ تقريبا من اعتمادات الخطة وجهت أساسا لخدمة القطاع الصناعى والزراعى لايستطيع إذن أى محلل محايد وعادل الادعاء، بأن مصر أو حكومتها قد انهت السعى لبناء صناعة وطنية أو تحقيق أى تنمية جادة

٢ ـ أننا نحاول باستمرار بكل السبل تطوير القطاع العام ليس بقصد السيطرة عليه أو شل حركته.. وإنما بقصد تهيئة مناخ أفضل له واعطاء قدرة أكبر لمجالس الادارات لا تخاذ القرارات.. وربط الانتاج والانتاجية بالحوافز. فضلا عن توزيع الأرباح والميزات الأخرى التى تقرر للعاملين بالقطاع العام كحوافز اضافية.

٣ ـ أن القطاع العام باق كركيزة اقتصادية كبرى تنتج ٨٠٪ من الانتاج الصناعى المصرى.. فهو ليس معروضا للبيع.. وليس مطروحا للتصفية والقطاع العام لن نبيع شركاته الناجحة ولن نبيع أيضا شركاته الخاسرة ولن نفتح الاكتتاب فيها.. فلانه من البديهى ألانجد أحدا يساهم أو يكتتب فى شركة خاسرة ! وهذا ما نقوله لحزب الوفد وحزب العمل..

أما حزب التجمع فاننا نقول له أيضا أننا لم ننس بعد عناوين بيع القطاع العام فى جريدتهم منذ فترة طويلة جدا..

وحتى الآن لم نرصد أى محاولة لبيع أو تصفية وحدة إنتاجية واحدة فعلام كانت هذه الضجة ؟

ثم نقول للأحزاب كلها أن دعم القطاع العام بشركاته الناجحة والخاسرة يتحقق بتطويره وتجديده وإعادة تأهيله.. ويتحقق بإدخال تكنولوجيا العصر على ما اشتريناه من قبل من تكنولوجيا متأخرة!.. يتحقق بأنهاء المشاكل الأساسية المعترضة لانطلاقاته والتى تم حصرها أخيرا.. ونعنى بها مشاكل السحب على المكشوف والمديونيات بين الشركات وبعضها البعض.. ولا نذيع سرا أن الحكومة قررت أن تتحمل تلك الأموال التى سحبتها شركات القطاع العام من البنوك وستحل محل الشركات فيها بزيادة رأس المال.. وذلك بشرط واحد أن تكون الأموال قد سحبت من البنوك بقصد الاستثمار حتى ولو كانت خارجة عن الخطة. بذلك يمكن للشركات الوقوف على قدميها بدلا من ارهاقها فى سداد الاقساط وفوائدها مما يقف حجر عثرة كبيرة أمام كثير من شركات القطاع العام.. ولا نظن أن ذلك يدخل فى باب تصفية القطاع العام الذى تتشدق به الأحزاب وتحذر منه!

٤ ـ ويأتى بعد ذلك توضيح لابد منه لبعض الألفاظ التى استخدمتها الأحزاب بكل دقة وعذوبة ولتخفيف وطأتها على الناخبين.. فالوفد ينادى بمنح وحدات القطاع العام حرية العمل على أسس تجارية.. والتجمع ينادى بتحقيق ربح معقول للوحدات الاقتصادية المنتجة وحزب العمل يرى أن تبيع شركات القطاع بأسعارها الاقتصادية.. وكل ذلك معناه باختصار شديد هو المطالبة بزيادة الأسعار!!.

●● فالأسس التجارية التى ينادى بها الوفد معناها بوضوح هو ترك الأسعار للعرض والطلب.. أى أن من معه يمكنه الشراء بأى سعر.. ومن ليس عنده فأمره إلى الله.

أما الربح المعقول الذى يرى حزب التجمع ضرورة اضافته فخبراؤه

الاقتصاديون مطالبون - ونحن معهم - بحساب الأرباح والخسائر فى القطاع العام.. مطالبون بتحديد العدد الأمثل للعاملين فى كل وحدة اقتصادية.. والمرتبات التى يتقاضونهاكذلك الأرباح والحوافز الممنوحة للشركات الرابحة والخاسرة لظروف اجتماعية.. وأيضا الفاقد والعادم لكل شركة.. وأخيرا مدى الربح المعقول الذى تضيفه على هواها كل وحدة على حدة.

ولا يختلف عن ذلك كثيرا التعبير الذى ذهب إليه حزب العمل فى ضرورة بيع المنتجات بأسعارها الاقتصادية..

فكل هذه التعبيرات لا تعنى فى التطبيق العملى سوى زيادة أسعار منتجات القطاع العام.

وليس معنى ذلك على الاطلاق أننا ضد إدارة الوحدات الانتاجية ادارة اقتصادية سليمة.. لكننا مع علمنا أن هذه القضية تعوزها الدراسات العميقة التى يمكن تطبيقها على غالبية الوحدات..

بل وصعوبة الوصول إلى نمط واحد يطبق على كل هذه الوحدات فإننا نوافق مرحليا على ذلك القرار الذى اتخذته الحكومة بعدم السماح لأى شركة بزيادة أسعار منتجاتها قبل موافقة لجنة السياسات.. حتى لا ترتفع الأسعار ارتفاعا عشوائيا بدون دراسات واضحة وبدون أسباب قوية. ومع ذلك كله فما أكثر الضجيج الذى ينفجر فى الصحافة الحزبية عندما تتقرر زيادة سعر أى سلعة من السلع.. لضرورة ملحة أو لعلاج خطأ فى السياسات الاقتصادية السابقة !!.

٥ ـ أما ما يطالب به حزب الوفد من إلغاء الحماية الجمركية على الصناعة الوطنية فإن ردنا عليه هو أن الولايات المتحدة ودولا كثيرة من

دول أوروبا الغربية قد أخذت بمبدأ هذه الحماية سواء عن طريق زيادة الجمارك أو بتحديد حصص السلع المسموح بدخولها إلى أسواقها.. فما بالنا بالدول الفقيرة؟

وأما ردنا على حزب التجمع بتوحيد المعاملة فى القطاعين العام والخاص.. فهو أن لكل منهما ظروفه ويصعب اخضاع القطاع الخاص لنفس قيود القطاع العام لأن ذلك سيؤدى إلى انحسار نشاط القطاع الخاص.. فضلا عن أن هناك حقيقة يجب عدم اغفالها وهى أن الانتاجية فى القطاع الخاص تزيد عن مثيلتها فى القطاع العام، لذلك فعائد العامل أكثر. وفى الوقت نفسه فان القطاع الخاص لا يتمتع ببعض الميزات التى يتمتع بها قرينه فى القطاع العام من عدد ساعات العمل ومدة الاجازات والخدمات الطبية والترفيهية وغيرها.. أما الحقوق المكتسبة لعمال القطاع العام فان ما جرى عليها من تعديلات جذرية فى نواحى زيادة الحوافز والأرباح أصبح « التغنى بها لا يمتع » كما أن الأصل هو التطوير للأفضل وليس بالعكس..

ثم نهمس فقط لحزب التجمع بأن قضية انهاء تجريم الاضراب أو السماح بالتظاهرات.. هى قضية خاسرة.. فلا يجب أبدا تقنين مبدأ لوى الذراع ..رحمة بهذه الدولة الفقيرة.. ورحمة بالانتاج.. واشفاقا على المستقبل الذى نتمناه.

الاحزاب.. وقضايا الفلاحين

ونواصل مناقشة القضايا الأساسية المطروحة فى برامج الأحزاب فنصل إلى القضية الكبرى.. وهى قضية الأرض والزراعة فى مصر.

- قاعد نايم عايش فى وسط الفلاحين زى مانت شايف دلوقتى .. والحزب رفض يحطنى فى القايمة .. ! !

ولا خلاف بيننا وبين أحزاب المعارضة فى أنها قضية رئيسية تنعكس خطط معالجتها إيجابا وسلبا على مستقبل مصر ومستقبل شعبها للأجيال القادمة، لا رتباطها الأساسى بمشكلة الغذاء.

ولا خلاف بيننا وبين أحزاب المعارضة فى أن من لا يملك غذاءه لا يملك حريته ولا يملك استقلال إرادته.. ولا يملك استقلال ترابه بالمعنى العام.

لا خلاف بيننا وبينهم فى كل ذلك، لكننا قد نختلف معهم أو مع بعضهم فى طريقة تناوله للقضية الزراعية وفى طريقة اخضاعها للحسابات الانتخابية رغم حيويتها ورغم أنها قضية لا تحتمل المزايدات ولا المناورات ولا أساليب استجداء التأييد على حساب الحقائق الموضوعية المجردة.

ونلاحظ على الفور فى طريقة تناول برامج الأحزاب لهذه القضية الخطيرة عدة علامات سلبية خطيرة منها:

ان بعض برامج الأحزاب قد تناولتها بعبارات عامة غامضة لا تكشف عن منهج معين ولا عن رؤية خاصة للأحزاب إزاءها.. وفى ذلك عدم الادراك الكافى لأهمية المشكلة.. أو الرغبة فى عدم اتخاذ مواقف صريحة فى قضية خلافية تتناقض فيها الى حد كبير مصالح طرفى المشكلة وهما مالك الأرض ومستأجرها.. مما يؤكد رغبة بعض الأحزاب فى الحرص على اجتذاب أصوات طرفى المشكلة بالتعمية واخفاء المواقف الحقيقية من المشكلة أو عدم التوقف أمامها.. وهذا خطأ لا تحتمله أهمية المشكلة وحيويتها حتى ولو ترتب عليه اجتذاب بعض الأصوات.

ففى القضايا الأساسية كما فى القضايا السياسية الرئيسية ينبغى أن

تحدد كل الأحزاب مواقفها الصريحة بلا مداورة لأنها لو قدر لها أن تصل الى الحكم سوف تكون مطالبة بتنفيذ برامجها المعلنة.. ولن تستطيع فيما نظن أن تواجه القضايا الكبرى بالبرامج التوفيقية التى تجمع بين التناقضات وتحاول اكتساب التأييد، فمثل هذه البرامج حين توضع موضع التنفيذ لن تحقق إلا شيئا واحدا هو عجز الحزب عن تنفيذ برامجه واخلاله بالعقد الانتخابى.. الذى عقده مع جماهير الناخبين فى معركة الانتخابات.

إن البرامج الانتخابية لبعض الأحزاب يتضمن تناقضات أساسية مع فكر وعقائد هذه الأحزاب فيما يتعلق بالمشكلة الزراعية بالذات إلى حد المطالبة ببعض المطالب التى تمثل نكوصا صريحا عن مبادئ هذه الأحزاب والمدرجة فى البرنامج السياسى للحزب عند إعلانه.. والذى لم يجر تعديل له من خلال مؤتمرات الأحزاب كما هو متبع فى نظم العمل الحزبى التقليدية.. ولا تفسير لذلك سوى أن بعض الأحزاب قد رأت أن تنحى جانبا بعض معتقداتها الأساسية خلال معركة الانتخاب فى محاولة لاجتذاب أصوات الناخبين من الملاك ومستأجرى الأرض الزراعية.

وهذا أيضا خطأ لا تحتمله أهمية المشكلة وحيويتها.

ان كل أو معظم برامج الأحزاب فيما يتعلق بالمشكلة الزراعية تتجاهل عن عمد الاشارة إلى أية خطوات تمت خلال الفترة الماضية فيما يتعلق بالسياسة الزراعية.. ومشكلة الغذاء، وفى ذلك قد نقول أن الأحزاب لم تتجاوز الى حد ما مهمتها.. وقد نقول أنه ليس من المفترض أن نطالب أحزاب المعارضة بتقدير جهود حكومة حزب حاكم لحل المشكلة الزراعية لكننا نتساءل كيف يستطيع حزب ما أن يضع تصورا موضوعيا لحل مشكلة معينة بغير الاستعداد لتقييم ما تم من خطوات

لمواجهتها – والاعتراف بصحة «بعض» هذه الخطوات والاعلان عن نيته لمواصلة أو حتى «لمضاعفة» الجهد على هذا الطريق لتحقيق نتائج أفضل وأسرع مما تحققه حكومة الحزب الحاكم.

اننا لا نطالب أحزاب المعارضة بالاشادة بجهود حزب الأغلبية لمواجهة قضية معينة، لكننا نطالبه على الأقل بدراسة خطواته على طريق مواجهتها لكى لا يتضمن برنامجه الانتخابى مطالب محققة بالفعل فى الواقع الراهن.. ولكى لا يطالب البرنامج باجراءات منفذة بالفعل.. إلا إذا كان الهدف هو مجرد المطالبة !.. وهو ارتداء ثوب المدافع عن حقوق الكادحين فى الأرض وفى غيرها من مجالات الانتاج.

ثم كيف يضع حزب برنامجه الانتخابى عن مشكلة أساسية كالمشكلة الزراعية بغير أن يلتفت الى التغيرات الأساسية التى شهدتها سياسة الدولة ازاءها.. ولكى يقيمها أو ينقدها.. أو يعترف بايجابياتها إذا كان على استعداد للاعتراف لحزب حاكم بأى نوع من الايجابيات.

كيف يستطيع البعض أن يتجاهل استراتيجية الغذاء التى تتبناها الدولة الآن.. والتى تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتى من كل المحاصيل الغذائية عدا القمح !.

كيف يستطيع البعض أن يتجاهل الاتجاه الى تصميم الميكنة الزراعية فى كل البلاد لحل مشاكل نقص العمالة ولمضاعفة الانتاج الزراعى بما يحقق الاكتفاء الذاتى ويحقق فائضا للتصدير يساهم فى تخفيف أعباء الدولة !.

كيف يتجاهل البعض سياسة دعم الصناعات الزراعية واقامة المجتمعات الزراعية الصناعية بهدف تلبية احتياجات الأسواق المحلية وتصدير الفائض.

أننا لا نطالب الأحزاب مرة أخرى بالاشادة بهذه المتغيرات وهى لا تعدو الحق وواجب الأمانة أن فعلت، لكننا نطالبها فقط برؤيتها وتقييمها لكى لا تطالب بانتهاج سياسات معتمدة بالفعل فى السياسة الزراعية لمصر الآن.. ولكى لا تطالب بمطالب محققة بالفعل.. وإلا صحت على البعض المقولة الشهيرة التى أطلقتها فى الماضى بعض فصائلهم على بعضها الآخر حين قالت انهم على معرفة تامة بعناصر وأسباب وعناصر المشكلة الزراعية فى مصر!.

ولست أنا بالمناسبة قائل هذه العبارة عنهم!

وللتدليل على صحة هذه الملاحظات العامة سأختار بعض نقاط برامجهم عن المشكلة الزراعية لتقييمها ومناقشتها.

تحصيل الحاصل: المزايدات.. أم الحل السهل؟

يطالبون مثلا - كما فى برنامج حزب التجمع - بزيادة أسعار الحاصلات الزراعية للفلاحين، بالرغم من التناقض الظاهر بين سياسة حزب التجمع التى تطالب بتخفيض أسعار السلع والاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبين المطالبة برفع أسعار المحاصيل التى يترتب عليه بالضرورة ارتفاع أسعار هذه المحاصيل على المستهلك العادى، فاننا نتجاوز سريعا هذه النقطة لنتساءل على أى أساس «علمى» لا انتخابى بنى حزب التجمع مطالبته برفع هذه الأسعار!

إن الذى لابد أن يعرفه خبراء الاقتصاد والزراعة فى الحزب، هو أن ما يسمى بسعر المزرعة أى سعر بعض المحاصيل الزراعية وكل أسعار المنتجات الحيوانية فى مصر هى أعلى بكثير من أسعارها العالمية وأن بعضها يكاد يعادل ضعف أسعارها العالمية كاللحوم والدواجن والبيض

والألبان، بدليل ان الدولة تستورد بعض هذه المنتجات وتطرحها فى الأسواق لتعادل بها ارتفاع سعر المزرعة لهذه المنتجات.

كذلك لابد أنهم يعرفون أيضا أن أسعار بعض المحاصيل فى مصر تعادل أسعارها العالمية كفول الصويا مثلا، وكالقصب الذى تكاد أسعاره العالمية بعد انخفاض أسعار السكر العالمية توازى بالفعل ما تشترى به الدولة محصول القصب من المزارعين وكالفول المدمس أيضا.

وإلى جانب هذه المحاصيل هناك بالفعل بعض المحاصيل التى تقل أسعارها المحلية عن أسعارها العالمية كالقطن والأرز، وهذه المحاصيل تتعمد السياسة الزراعية ترك جزء من محصوله فى يد المزارع ليبيعه بأسعار السوق بعد توريد الحصص المقررة.

يطالبون فى حزب التجمع باعفاء جميع المزارعين ممن يزرعون فدانا واحدا من توريد بعض المحاصيل، ونتساءل نحن وكيف نستطيع أن نوفر احتياجات المستهلك من الأرز مثلا بالأسعار المنخفضة إذا أعفينا هؤلاء المزارعين وعددهم هائل، أليس معنى ذلك أن نستورد الأرز لتغطية احتياجات المستهلكين فتزيد ميزانية الدولة ارهاقا أم هل يطالبنا البعض ببيع الأرز للمستهلك بأسعاره العالمية المرتفعة.. ومن يدفع هذا الثمن سوى المواطن محدود الدخل؟.

يطالبون فى حزب التجمع بقصر توريد المحاصيل من الفلاحين على طن واحد من الأرز لكل فدان حرصا على صالح المزارع ونقول نحن أن الحكومة تشترى من المزارع «رسميا» ١,٥ طن من كل فدان بسعر ١٠٥ جنيهات لكنه فى الواقع تنخفض هذه النسبة إلى ١,١ طن من كل فدان وقد رفعت سعر التوريد من ٩٥إلى ١٠٥ جنيهات وزاد انتاج الأرز فى مصر فانخفضت أسعاره الحرة إلى ١٣٠ جنيها فقط مما دفع الحكومة إلى

التفكير فى إعادة تصديره للخارج مرة أخرى والفارق فى النهاية هو ٢٥ جنيها فقط فى سعر الطن.. لصالح المواطن محدود الدخل ولصالح المستهلك الذى ينبغى أن نوفر له احتياجاته بالأسعار المعتدلة، كما نوفر للمزارع كل مستلزمات الزراعة والانتاج، والمستهلك والمزارع مواطنان ينبغى ألاتنحاز الحكومة لأيهما على حساب الآخر وإنما ينبغى أن تحقق التوازن بين مصالح كل منهما بما يحقق صالح الأغلبية العظمى من الشعب.

يطالبون أيضا بالتنفيذ «الفعلى» لقانون اعفاء صغار الفلاحين ٢ أفدنة فأقل من الضرائب ومعاقبة كل من يعطل تنفيذ هذا القانون، ونقول أن ذلك مطبق بالفعل ولا يحتاج إلى «مطالبة» إلا إذا كانت مطالبة من باب التأكيد والتذكير فإن كانت كذلك فشكرا لهم فنحن أيضا نؤكد على ضرورة تنفيذ هذا القانون المنفذ بالفعل!.

يطالبون بالتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية بتوفير الماكينات اللازمة وتنظيم مراكز تواجدها واحتياجات تشغيلها وصيانتها وتمكين صغار الفلاحين من التعاون لاستخدامها وفق خطة مدروسة لتلافى سلبياتها المحتملة.

وفى هذا المطلب بالذات نسجل لهم إيجابية هامة هى المطالبة «بالتوسع» فى الميكنة مما يفيد اعترافهم بتبنى القيادة السياسية للميكنة الزراعية وتعميمها باعتبارها الأمل فى حل مشاكلنا الزراعية والغذائية، لذلك فإن اعتماد الميكنة الزراعية هى سياسة مقررة ومنفذة ويحتاج التوسع فى تطبيقها إلى تعلم وتدريب طويل المدى كما يحتاج أيضا إلى توعية واقناع وخطواتنا على هذا الطريق قائمة ومستمرة وقد نفذت تجاربها الأولى بنفس الطرق المستخدمة فى اليابان فى مساحة ٣٠ ألف

فدان، وستطبق هذا العام فى مساحة ٨٠ ألف فدان، وقد أثمرت التجربة تخفيض تكلفة شتل وحصاد الفدان الواحد من الأرز من ١٥٠ جنيها إلى ٧٥ جنيها لصالح الفلاح.. والخطوات مستمرة ولم يناد أحد قبل الرئيس مبارك بإقامة محطات للميكنة الزراعية فى الريف، وستتم خلال ٤ سنوات تعميم الميكنة فى العمليات الرئيسية للمحاصيل الهامة كالقطن والأرز والذرة.

وأعتقد أن الجميع لا يستطيعون إلا الاعتراف بأن سياسة الدولة الآن هى الاعتماد على الزراعة العملية التى توفر الجهد والطاقة وتضاعف الانتاج وتساهم فى تلبية احتياجات المواطنين، وسياسة الدولة الآن توفير الآلات التى تحل محل الجهد البشرى فى الزراعة.. وكانت السياسات السابقة تكتفى بتوفير الآلة التى توفر جهد الماشية، وفى وزارة الزراعة الآن ١٠٠٠ آلة والخطة مستمرة وكلها تغيرات لم تتحقق إلا خلال حكم الرئيس مبارك.

يطالبون بحظر تملك واستغلال الشركات الأجنبية «بما فيها الصهيونية» للأراضى المصرية والغاء كافة القوانين التى تتيح ذلك، وردنا الوحيد على ذلك أن هذا هو ما يجرى العمل عليه الآن بالفعل.. أما الاشارة الى الشركات الصهيونية.. فهى فى رأيى لا تستحق الرد لأن الجميع يعرفون موقف مصر وموقف القيادة السياسية من هذه القضية !.

يطالبون فى حزب التجمع - وهذا هو الأهم - باقامة علاقة إيجارية نقدية مستقرة وعادلة بين المالك والمستأجر يراعى فيها حماية المستأجر وورثته من الطرد مادام موا يلتزمون بالشروط التعاقدية، ويراعى فيها أيضا إمكانية إعادة النظر فى القيمة الايجارية وفقا لتطور أسعار المحاصيل وفى ضوء صافى دخل المستأجر، ويطالبون بايجاد حل عادل

لمشاكل العلاقات بين صغار الملاك وصغار المستأجرين عن طريق إنشاء صندوق تموله الحكومة لاقراض المستأجرين الراغبين فى شراء الأرض التى يزرعونها من الملاك.

ولو سلمنا جدلا بأن حماية مصالح ملاك الأراضى هى من معتقدات الحزب رغم تناقضه الواضح مع منهجه وفكره، فإننا فى هذه القضية الخطيرة لانستطيع أن نقول إلا أن القضية هى فى النهاية ليست فى تغليب مصالح طبقة معينة على طبقة أخرى ولا فى الانحياز لا يهما ضد الأخرى وأن موقف الدولة ينبغى أن يكون موقف الحكم بين مصالح هذه الفئات بما يحقق صالح الأغلبية العظمى ولا يجنى على حقوق أية فئة، وبما يحقق فى النهاية الهدف الأساسى وهو زيادة إنتاج لصالح الأغلبية العظمى من الشعب زراعا وملاكا وعمالا وموظفين ومنتجين.

وهى قضية ينبغى دراسة وقعها الجديد وادراك حجم التغيرات التى طرأت عليه فى السنوات الأخيرة.. فالخريطة الزراعية لمصر الآن غيرها تماما منذ ٣٠ عاما، وفى بلادنا الآن مجتمعات زراعية تشهد هروبا من الأرض من جانب المستأجرين الزراعيين، ومجتمعات أخرى تشهد التصاقا وتمسكا بالأرض الزراعية.

ومواقف الأحزاب جميعا من هذه القضية ينبغى أن ترتفع فوق المزايدة وينبغى أن تستهدف التوصل إلى أفضل الصيغ العملية التى تحقق مصالح الطرفين وتحقق قبل كل شىء زيادة الانتاج.

فزيادة الانتاج هى الهدف الأسمى.. كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية بين المستأجرين وصغار الملاك هى أيضا هدف أسمى ينبغى أن نحرص عليه دائما.

يطالبون بوقف تجريف الأرض ومعاقبة من يرتكب جريمة التجريف

بأشد العقاب، وردنا الوحيد هو أن ذلك بالضبط هو ما يجرى الآن.. فلقد أصدر الرئيس مبارك قانونا يجرم التجريف ويوقع عليه أشد العقوبات ويصادر الآلات التى تستخدم فيه ولا حاجة للاطالة فى هذا الموضوع لأنه مطبق بالفعل.

يطالبون بدعم التعاونيات.. ونسأل من يطالبون بذلك.. ومن الذى لا يعمل على دعم التعاونيات، أليس الرئيس مبارك هو الذى أقام التعاونيات من جديد بعد توقف لمدة ٧ سنوات، ألم يعد تشكيل الاتحاد التعاونى الذى سبق حله ووقف نشاطه، الانتخابات الحرة من القاعدة الى القمة وبقيادات جديدة ألا تقدم الدولة الآن دعمها ومساندتها للحركة التعاونية التى غابت عن الساحة لعدة سنوات؟.

ويطالبون.. ويطالبون.. ويطالبون.. ولا اعتراض لنا على حق أحد فى المطالبة بما يراه محققا للصالح العام لكن نعترض فقط على أن تجرنا حمى المزايدة وحماس المعركة الانتخابية إلى المطالبة بمطالب تزايد على أصوات الناخبين ولا تراعى الموضوعية ولا معطيات الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ونعترض فقط على أن يطالب البعض من باب التعممية بما هو قائم ومطبق بما يوحى لبعض الناخبين بأن ما يجرى فى الواقع مخالف لما ينادى به المطالبون.

وفى هذا المجال أسجل ملاحظة ذكية لأحد وزرائنا الفنيين المهتمين بشئون الخطة.. فقد لاحظ بعد قراءة برامج كل أحزاب المعارضة أن نسبة هائلة من مطالب هذه البرامج واردة بالفعل فى الخطة الخمسية لبلادنا المقرر تنفيذها فى مراحلها المحددة، مع اختلاف طفيف هى أن هذه المطالب مسبوقة دائما بعبارة من هذه العبارات الطنانة «ينبغى أن» أو «يجب أن» أو «نرى ضرورة أن» أو «نؤكد على ضرورة»!.

مما يقطع بأن البعض قد اختار – رغم التمنيات الطيبة – الطريق السهل لتوفير الجهد والطاقة – بدلا من الطريق الصعب لفهم ودراسة وتقييم الواقع المصرى وما شهده من متغيرات اقتصـادية واجتمـاعية جذرية فى الفترة الماضية.

■ الانتخابات ■

– انت عايش فى الماضى نتيجة لضعف فى الذاكرة وتصلب فى الراى .. وده يسبب لك نقص شديد فى الأصوات